

شرح تنقیح الفصول للشيخ حسن بخاري الدرس 91-الباب الرابع: في الأوامر / 1 في 1441-6-52هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الحمد في الآخرة أولاً وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله المصطفى ونبيه المجتبى صلى الله ربى وسلم وبارك عليه - 00:00:00

وعلى آل بيته وصحابته أئمة الهدى. ومن تبعهم بمحسان واقتفى أثرهم إلى يوم الدين أما بعد فهذا هو المجلس التاسع عشر بعون الله تعالى وتوفيقه من مجالس شرح متن تنقیح - 00:00:30

الفصول في علم الأصول للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن ادريس القرافي رحمة الله عليه وهذا والخامس والعشرون من شهر جمادى الآخرة سنة احدى وأربعين واربعمائة والفقه من الهجرة. مجلس الليلة نشرع فيه - 00:00:50

الله تعالى في رابع أبواب الكتاب في الأوامر. وفيه ثمانية فصول نأخذ في مجلس الليلة إن شاء الله تعالى بعض الفصل الأول من الفصول الثمانية. ولتعلموا رعاكم الله أن هذا الباب مما بعده هو الذي - 00:01:10

يبدأ فيه المصنف رحمة الله تعالى بالشروع في بيان وتحريز مذهب الإمام ما لك رحمة الله واصحابه وهو مقصود من مقاصد القرفي رحمة الله في هذا المتن كما تقدم في مطلع مجالس هذا الدرس - 00:01:30

فإنه لما عمد رحمة الله إلى اختصار محصل الإمام الرازى كان من أعظم مقاصده ان ينظم مذهب الإمام ما لك رحمة الله كما تقدم.

ولهذا جعل من مصادره كتب أصول المالكية المعتمدة المتقدمة - 00:01:50

كتب القاضي عبدالوهاب وابن القصار والإمام أبي الوليد الباجي رحمة الله الجميع. أقول في هذا الباب الرابع هذا الصنيع الذي اعتمد عليه المصنف رحمة الله في أبواب الكتاب. لأن الباب الأول كان في الحدود. والثاني كان - 00:02:10

في معانى الحروف والثالثة كان في تعارض مقتضيات الألفاظ. وليس فيها هناك شيء كثير صريح يمكن أن يبرر مذهب الإمام ما لك رحمة الله بين الأئمة ومذاهبيهم في أصول الفقه. نعم كانت هناك بعض المسائل - 00:02:30

في مثل ما تقدم في معانى الحروف لكن الحدود ليست فيها مذاهب يستقبل بها إمام دون إمام. وليس كذلك شأن جملة في تعارض مقتضيات الألفاظ. وإن من بنا في بعض المسائل نسبة للإمام مالك في بعض القضايا. لكنك - 00:02:50

لما نشرع في الحديث عن الامر والنهي والعموم والخصوص وهو صلب علم الأصول بتناول دلالات الألفاظ جلياً معنا من مجلس الليلة في كل مسألة يتناولها الإمام القرافي رحمة الله إن يحذر فيها - 00:03:10

نسبة المذهب فيها للإمام مالك. بل وينقل فيها خلاف أصحابه. ويفرق بين مثلاً مالكية بغداد ومالكية المغرب أو المشرق والمغرب كل هذا صار آآ من أجله كتاب تنقیح الفصول أحد كتب أصول المالكية - 00:03:30

التي يحرر فيها مذهبهم وإن كان بناؤه في الأصل على محصل الرازى كما تقدم نشرع مستعينين بالله في هذا الباب باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله والصلة والسلام على رسول الله وعلى أزواجها وذريته ومن اتبع هداه - 00:03:50

قال المصنف رحمة الله غفر له ولشيخنا وللسامعين والحاضرين. قال الباب الرابع في الأوامر. وفيه ثمانية فصول. الأوامر جمع أمر والامر مصدر لفعل أمر يأمر. واهل اللغة يقولون ان المصادر لا تثنى ولا تجمع - 00:04:10

لكن القرفي أو غيره من الأصوليين عندما يقولون الأوامر فهو بالنظر إلى تعدد أنواعه فثمرة أمر أو أمر بعد حظر أو أمر بعد سؤال آآ

استرشاد او تعليم ونحو ذلك فلما تعدد - 00:04:30

دلالات الامر وصيغه التي تستقى منها المعاني والاحكام جاء الجمع لاجل هذا والا فان الامر من حيث هو مصدر لا يقبل الجمع. على انه وقع هذا التعبير بهذا جمعي لامام الحرميين الجويين وغيره. فالمسألة متقدمة عند الاصوليين في ايرادها على هذا النحو الامر -

00:04:50

قال الابياري وهو يشرح برهان الجويي قال والذى وقفنا عليه من كتب ائمة العربية كسيبوه ابي علي وائمه المتأخرین مع مثل هذا الجمع. منع مثل هذا الجمع. ويقولون لا يصح ان يجمع - 00:05:20

فعل على فواعل. امر اوامر. ثم ذكر ان في كلام الجوهرى في الصحاح ما يقتضيه. ذلك ان اهل اللغة يقولون ان المفرد الذي يجمع على صيغة فواعل عند النحات له سبعة اوزان. فوعا - 00:05:40

جواهر فوعلة كصومعة صوامع فاعلا مثل قاصعا وهو من ابواب حجر اليربوع كما يقولون فيجمع ايضا على قواصع. فاعل بفتح العين مثل طابع وطوابع فاعلة مثل فاطمة فواطم فاعل للمؤنث مثل حائض وطامت تجمع على حوانط - 00:06:00

طوامت فاعل اذا لم يكن صفة لمذكر عاقل مثل كاهل وكواهل صاهل وصواهل. فحصروا المفرد الذي يجمع على صيغة فواعل في سبعة اوزان ليس منها فعل الذي هو امر. فاذا اللاتيان بامر - 00:06:30

على اوامر لا يستقيم لغة. وحاول بعض الشراح ان يجد وجها فتكلف في ان يعيد الاوامر الى شيء من الصيغ السبعة فقالوا اما ان يعود الى امرة على وزن فاعلة بمعنى الصيغة التي اقتضت الامر او قالوا فاعل - 00:06:50

يعني اللفظ الذي اشتمل على الامر فهو امر مجازا. فجاء الجمع منه على فواعل وشيء من التكليف في هذا ظاهر وقال اخرون بل هو جمع الجمع. فان اللفظ المفرد امر امر يجمع - 00:07:10

الا امور وهو المقتضى الجمع الصحيح الذي يعود الى اصله في اللغة. او يجمع على امر ونحوها ثم تأتي اوامر جمعا للجمع. وهو ايضا لا يصح لغة لان جمع الجمع شاذ ولا يؤخذ الا سماعه - 00:07:30

ان فلا يقاوسوا عليه. المراد من هذا ان تدرك ان ما درج عليه الاوصليون في قولهم اوامر بهذا الجمع لاهل اللغة فيه نقاش ويتكلمون فيه عن تخريج وحسبك ان تقول انه اصطلاح درج عليه الاوصليون وعليه في اللغة مأخذ لا يستقيم معه - 00:07:49

كلام كما تقدم فيما سمعت عن الابياري عن آآ غيره من نقل هذا التقسي والتعقب على الاوصليين في هذا الجمع ولما رأيته قد دعى علمت ان القرافي رحمه الله اقتفي فيه من سبقه من الاوصليين. نعم - 00:08:09

قال وفيه ثمانية فصول. الفصل الاول في مسماه ما هو. الفصل الاول في مسماه ما هو هل يريد تعريف الامر هنا؟ الجواب لا لسببين الاول انه سبق له والامر اين؟ في الباب الاول في الاصطلاحات فقد عرف الامر هناك فلن يعيده - 00:08:29

وهكذا في كل ابواب الكتاب الباقية لا تتضرر في النهي ان يعرف النهي. ولا في العموم الخصوص ان يعرفهما فقد تقدم كل ذلك في باب الاصطلاحات اول ابواب الكتاب. والسبب الثاني انه قال الفصل الاول في مسماه. وهو يقصد الموضوع - 00:08:59

اذا هو لا يتكلم عن التعريف لما تقول ما هو؟ اما ان تقصد الاسم او المسمى اما الاسم فقد تقدم فيتكلم الان عن المسمى يعني الامر لاي شيء وضع في اللغة العربية؟ هذا المصطلح امر الف ميم راء - 00:09:19

امر لاي شيء تقول اللغة العربية هذا امر؟ قالوا للصيغة التي يطلب بها الفعل وهي افعل او لتفعل او لتفعلن ونحوها من الصيغ. فكل صيغة تدل على الطلب طلب تحصيل الفعل - 00:09:39

هذا هو الموضوع الذي لاجله وضع الامر فهو يقول الفصل الاول في مسماه. ثم شرع داخل هذا الفصل رحمه الله يذكر كل ما يتعلق بمسمي الامر موظعه وما يتعلق بموضوع المسمى الذي - 00:09:59

هو موظوع الصيغة افعل من حيث الحكم ما موظوعه؟ فيقول الوجوب ويدرك الخلاف. ثم يتناول ما يتعلق بالفور وعدمه فانه من مسمى الامر. ثم يتناول ايضا ما يتعلق بالتكرار او عدمه فانه من مسمى الامر - 00:10:19

ويلحق بذلك ان علق بشرط او صفة فهل يقتضي التكرار او لا يقتضيه فان ذلك ايضا يدخل في مسمى الامر ما اورده في هذا الفصل

الاول؟ وهل يتناول الاجزاء؟ وهل يدل على ضد المأمور به او لا - 00:10:39

وهل يشترط فيه العلو او الاستعلاء؟ كل هذا جعله جوابا عن سؤال جعله عنوانا للفصل في سماه ما هو؟ مسماه الضمير يعود الى الامر. وان قال هناك في العنوان الباب الرابع في الاوامر - 00:10:59

فقال في سماه وقصد المفرد وهو الامر ما هو؟ فمسماه اذا المقصود به موضوع لفظ الامر موضوع المسمى متراداFashion. ما هو يعني اي شيء هو مسمى الامر؟ امر لا ي شيء وضعيته العربية - 00:11:19

في لغتها نعم. قال اما لفظ الامر فالصحيح انه اسم لمطلق الصيغة الدالة فعلى الطلب من سائر اللغات لانه المتبادر الى الذهن منها هذا مذهب الجمهور. وعند بعضهم مشترك بين القول والفعل - 00:11:39

وعند ابي الحسين مشترك بينهما وبين الشأن والشيء والصفة. وقيل هو موضوع للكلام. وقيل هو موضوع للكلام النفسي دون اللساني. وقيل مشترك بينهما. طيب اما لفظ الامر وهو كما يقولون المراد به هذا - 00:11:59

اللفظ المكون من ثلاثة احرف الف ميم راء. كلمة امر. وبعيدا عن هذا الخلاف لو قلت لك كلمة ولفظة امر في اللغة العربية هي موضوعة لقولك افعل. فانت اذا سمعت شخصا يقول لآخر افعل كذا - 00:12:19

اما ستخبر عنه؟ تقول امره او رأيت جملة فيها صيغة افعل فتقول هذا امر. هذا هو الموضوع هذا هو المسمى اذا موضوع لفظة امر في اللغة العربية اسم لمطلق الصيغة اسم يعني كلمة امر اسم - 00:12:39

لمطلق الصيغة الدالة على الطلب. هذا الخلاف الذي سيذكره الان. هل هو حقيقة في الصيغة الدالة على الطلب ام هي مشترك بينها وبين الفعل؟ ام بينها وبين الفعل والشأن والشيء والصفة - 00:12:59

ام هي بين الكلام النفسي والكلام اللساني كما سيذكر الخلاف فيه الان. هذا الخلاف الوارد في هنا يعود الى خلاف في اصل الكلام. الامر احد انواع الكلام كما تعلمون. وقد وقع - 00:13:19

بين العلماء في الكلام بجميع انواعه امر ونهي وخبر واستخبار ودعاء وتنبيه وجملة مذاهب العلماء فيها ثلاثة في الكلام وليس في الامر في الكلام من حيث هو كلام. الكلام في اللغة موضوع لا ي شيء. اللفظ هذا - 00:13:39

يدل على ماذا؟ فمنهم من قال الكلام حقيقة في اللسان خاصة وهذه طريقة الاصوليين. ومنهم من قال الكلام حقيقة في النفسي خاصة. وهذه طريقة المتكلمين. ومنهم من قال هو حقيقة فيهما. في الكلام - 00:13:59

اللساني والكلام النفسي فيكون مشتركا. هذه الثلاثة المذاهب التي ترد في مسمى الكلام عموما ويدخل فيه الامر والنهي والخبر والاستفهام والدعاء والتنبيه كما قلت فمنها الكلام في خلاف في الامر فرع عن خلافهم في حقيقة الكلام هل هو حقيقة في الكلام اللساني؟ يعني - 00:14:19

الذى هو الفاظ واصوات مسموعة. فيكون مجازا في النمسان يعني في كلام النفس؟ ام هو العكس؟ حقيقة في النمسان فيكون مجازا في الكلام اللساني؟ ام هو حقيقة في الاثنين معا فيكون مشتركا؟ الخلاف هناك فرع هذا الخلاف - 00:14:49

هنا فقالوا الامر هل هو حقيقة في الكلام اللساني الذي قال هنا اسم لمطلق الصيغة الدالة على الطلب ويتكلم على لفظ وصيغة وصوت وحروف. قوله افعل او لتفعلن. هل الامر موضوع لهذا - 00:15:09

قال هذا مذهب الجمهور. وهذه كما قلت لك طريقة الاصوليين يجعلون الكلام حقيقة في ماذا؟ في اللسان. في الالفاظ ذات الاصوات وكذلك الكلام عندهم ومنه جاء الامر ايضا فلهذا قال المصنف فالصحيح فرجح هذا ابتداء انه - 00:15:29

الضمير يعود الى لفظ الامر انه موضوع لماذا؟ قال اسم لمطلق الصيغة اذا هو اسم لللفظ الدال على الطلب. اللفظ الدال هو الصيغة سواء كانت صيغة فعل امر او مضارع مقترب - 00:15:49

ان بلام الامر او غيرها من الصيغ التي تدل على طلب الفعل. قال الدالة على الطلب. ايش يقصد بالطلب هنا؟ ايجاد الشيء او ادخال في الوجود فيدخل فيه طلب الفعل وطلب القول وطلب الاعتقاد كل ذلك يسمى طلبا. ولستنا بحاجة ايضا الى ايراد هذا - 00:16:09

وما يحترز منه وما يرد عليه لانه قد تقدم هناك في تعريف الامر في الباب الاول. قال اسم يعني الامر اسم لمطلق الصيغة الدالة على

الطلب ثم قال من سائر اللغات. ما معناه؟ قال هذا لا يختص باللغة العربية. ففي كل - [00:16:29](#)
للغة امر فلو سألت الاعجمي فارسيا او هندية او مشرقيا او مغريا لو قلت له ما الامر عندكم فماذا سيقول يقول مصطلح الامر عندنا
اسم لللفظ او للصيغة التي تدل على الطلب فهذا لا يختص - [00:16:49](#)

باللغة العربية وبوسعك ان تقول ان لفظة امر في اللغة العربية هي موجوعة لقولك افعل وهذا يصدق على جميع الالفاظ الدالة على
الطلب باي لغة كانت. ولهذا قال من سائر اللغات. ثم علل - [00:17:09](#)

قال لانه المتبادر الى الذهن منها. هذا تعليل من يقول ان الكلام حقيقة في اللسانى خاصة قالوا هو المتبادر الى الذهن فانت اذا سمعت
شخصا يقول امر فلان بهذا. ما الذي يتبتادر الى الفهم - [00:17:29](#)

ماذا الخصوصية للفظ دون غيره؟ يعني انه وجه له لفظا بصيغة افعل. هذا الذي يتبتادر يقولون والتبتادر الى الفهم دليل الحقيقة او
امارة الحقيقة. فلهذا قال لانه المتبادر الى الذهن منها. منها الضمير يعود الى ماذا - [00:17:49](#)

من الاقوال او المذاهب المذكورة في دلالة الامر وسماته ما هو؟ قال هذا مذهب الجمهور. لما نقل هذا اه وارد ان يبين خلاف غيرهم
فالجمهور يقولون ان الامر حقيقة في اللفظ الدال ومجاز في - [00:18:09](#)

غيره من المعاني ما غيره من المعاني الكلام النفسي والامر النفسي سيكون مجازا الامر بمعنى الفعل يكون مجازا بمعنى الشأن سيكون
مجازا بمعنى الصفة سيكون مجازا. فلا حقيقة لامر عندهم الا الا في لفظة - [00:18:29](#)

واخواتها الصيغ الدالة على الطلب. هذه طريقة الجمهور وغيرهم يقولون بل هو حقيقة في النesan او يقولون هو مشترك كما سيأتي
الاشارة اليه اه قبل ان ننزل الى ذكر المذاهب للغزالى رحمه الله طريقة اخرى في تحرير الخلاف في مسألة - [00:18:49](#)

حقيقة الامر وحقيقة الكلام. فيقول ان العلماء في اصل هذه المسألة على فريقين. الفريق الاول الذي يثبت كلام النفس والآخر الذي
ينفيه. من على رأسي مثبتة الكلام النفسي الاشاعرة واصلهم الجهمية الطلبية لا معتزلا وفاة الكلام النفسي فلهذا لا يحيطون -
[00:19:09](#)

عليه فيقولون القرآن مخلوق. فيقول العلماء فريقان فريق مثبت للكلام النفسي وفريق نفاة للكلام النفسي. يقول اما مثبتون للكلام
النفسي فهم على مذهبين. منهم من يقول الامر مشترك بين المعنى القائم بالنفس وبين - [00:19:39](#)

اللفظ اللفظ اللسانى فيقولون امر مشترك كما يقول الكلام مشترك بين الكلام النفسي واللسان فيكون كذلك الامر لأنهم يثبتون الكلام
النفسي يقولون هو حقيقة مشتركة بين الامر النفسي والامر اللسانى. فيكون حقيقة فيها. والمذهب الثاني - [00:19:59](#)

عند مثبتة الكلام النفسي يقول الامر حقيقة في المعنى القائم بالنفس. وهذه طريقة الاشاعرة. فاذا قلت لهم طيب لفظة افعل يقول
هذا امر مجازا. وحتى مذهب في القرآن لما يقولون انه الكلام النفسي. فاذا قلت - [00:20:19](#)

القرآن والآيات قالوا هو عبارة عن كلام الله. اما كلامه فصفة قائمة بالنفس. اما الفاظ القرآن فهي عبارة عن كلام الله لأنهم يجعلون
الكلام حقيقة في النفس ثم يجعلون هذا عبارة عنه فان سمي كلاما فيكون مجازا. هذا في جملة - [00:20:39](#)

كلام او القرآن فالامر من القرآن وهو فرد من افراد الكلام كلام الله عز وجل فينزلونه على هذا التنزيل. هذه الطريقة من يثبت الكلام
النفسي يقول واما المنكرون للكلام النفسي الفريق الثاني قال فهم ثلاثة اصناف. الاول من - [00:20:59](#)

يقول افعل امر لذاته وجنسيه اذ يقول لا معنى لامر الا لفظ والصيغة وهذه طريقة البلخ والفريق الثاني يقول افعل ليس امرا
بمجرده بل لصيغته ولفظه مع التجدد عن القرينة الصرافية. وهذه طريقة كثير من الفقهاء. والفرقه الثالثة المعتزلة من نفاة الكلام
النفسي. يقولون الامر لا - [00:21:19](#)

يكون امرا الا بارادات ثلاثة. اراده المأمور به وارادة احداث الصيغة وارادة الدالة باللفظ معنى الامر دون غيره منه يتشكل معنى الامر
والا فلا. هذه الطريقة للغزالى رحمه الله لا تخرج عن مجلما اورده القرافيون - [00:21:49](#)

لكن التقسيم هناك اخذ موردا اخر ثم جمع هذا الخلاف في ذلك التقسيم الذي سمعت. اورد القرافي هنا مذهب جمهور ان الامر لمطلق
الصيغة الدالة على الطلب وانها طريقة الجمهور قال في ثاني المذاهب وعند بعضهم - [00:22:09](#)

مشترك بين القول والفعل يعني لفظ الامر مشترك بين القول وبين الفعل. وستأنيك الامثلة في المذهب الثالث حجة هذا المذهب طبعا حجة الجمهور كما تقدم التبادر الى الذهن كما سبق. اما من يقول انه مشترك بين القول والفعل - 00:22:29

احتاج بالاستعمال ان الامر يأتي تارة لل فعل والاصل الحقيقة. طالما ورد اعمال فالاصل ان تحمل الاستعمال على الحقيقة واجيب بان الاصل عدم الاشتراك. واذا قررنا عدم الاشتراك فينبغي ان يكون - 00:22:49

احدهما احد المعينين حقيقة والثاني سيكون مجازا لا محالة. قال في ثالث المذاهب وعند ابي الحسين مذهب الاشتراك بين القول والفعل وما يهمنا في تحرير مذهب المالكية هو ما نصره ابو الوليد الباقي رحمه الله في الاحكام. ذهب الى ان الامر مشترك بين القول والفعل - 00:23:09

المذهب السادس مذهب ابي الحسين البصري قال مشترك بينهما. الظمير يعود الى القول والفعل. وثلاثة معان اخر الشأن والشيء والصفة. لفظ الامر عنده مشترك بين خمسة اشياء القول والفعل والشأن والشيء والصفة. هذه الخمسة يدور حولها لفظ الامر في مسماتها - 00:23:29

عند ابي الحسين البصري. اما مثال القول فمثل قوله تعالى وما امر فرعون برشيد اذا فسروا امر هنا بمعنى قول يعني وما قول فرعون برشيد؟ واما الفعل فمثل قوله تعالى قالوا - 00:23:59

الجبين من امر الله يعني من فعل الله. واما الثالث وكذلك قوله كنا في امر عظيم اذا كنا في صلاة في امر عظيم وقصد الصلاة والصلاحة فعل. واما الشأن فمثل قوله تعالى وما - 00:24:19

الا واحدة كلمح بالبصر. يعني وما شأننا في اراده آآ وتقدير الامور الا كلمح بالبصر واما الشيء فمثل قوله اتنى بامر ما يعني بشيء ما قالوا ومنه المثل لامر ما جدع قصير انفه. واما المعنى الرابع فهو الصفة ومنه قولهم لامر ما يسود من يسوده - 00:24:39

هذه المعاني الخمسة لما رأها والدة في الاستعمال وجاءت كلمة امر هنا بمعنى قول وامر هنا بمعنى فعل وامر بمعنى شأن وامر بمعنى شيء وامر بمعنى صفة قالوا هو مشترك بين الخمسة كلها وهذه طريقة بالحسين البصري. المذهب الاخير قال و - 00:25:09
قبيل هو موضوع للكلام النفسي واللسان او النفسي دون اللسان. يعني حقيقة فيه مجاز في الاخرين حقيقة في الكلام النفسي دون اللسان. وسبقت الاشارة في هذا المذهب المنقول هنا الى انه الطريقة - 00:25:29

التي درج عليها عامة الاشاعرة والماتريدية المثبتون للكلام النفسي. واصل هذا المذهب ردًا على طريقة المعتزلة في القول بخلق القرآن تعالى الله. فوجدوا هذا المسلك فسلكوه في ان كلام الله - 00:25:49

عز وجل الذي وردت به النصوص صفة حقيقة لكنهم اولوها بالمعنى القائم بالنفس. فقالوا نفسي واضطروا الى هذا التقسيم ليجمعوا بين الرد على المعتزلة مع الالتزام باصل عقدي فاسد في تقريرهم ما يتعلق بالحوادث والقديم او بالحدث والقديم. فهم يقررون قدم الذات الالهية - 00:26:09

وعلى اصحابهم لابد من تقرير الصفات على هذا الوصف يعني القدم. فاما الصفات الحادثة يعني التي توجد بعد ان لم تكن موجودة فانهم يجدون فيها اشكالا في اثباتها صفة لله. لأنها بهذا المعنى يعني كالنزول والضحك - 00:26:39

والكلام فانه اه تقول يتكلم الله متى شاء. ولم ينزل سبحانه متكلما منذ الازل وكذلك في صفة النزول والضحك فهم يقولون هذه الصفات ليست صفات ذات بل صفات افعال. صفات افعال ثبتت - 00:26:59

كما جاء في النصوص الشرعية كما اثبتها الله. فاشك علىهم اثبات هذه الصفات الفعلية مع القول بقدم الذات الالهية قاعدة عدم وصف القديم الا بقديم. او ان شئت فقل منع وصف القديم بالحوادث. فاضطروا الى هذا التقصير - 00:27:19

فقالوا الكلام الذي ثبته صفة لله ليس هو الالفاظ والاقوال ذات الاصوات المسموعة لكنه المعنى القائم بالنفس فهو الذي يثبت به وحملوا عليه جملة النصوص التي تثبت الكلام لله صفة. واضطروا الى هذا التقسيم فقالوا به فلما جاءوا لامر قالوا مثل - 00:27:39
ذلك وهكذا في سائر الالفاظ ذات الدلالات التي تحمل معنى في التكليف خاصة وجرى هذا الخلاف في الاصول ايضا اطلاقهم هذا المعنى القائم بالذات لله عز وجل وجعل المعنى الكلام المجازي فيما يتعلق بالالفاظ ذوات الحروف - 00:27:59

ويستدلون بادلة نوقشت كثيرا ورد عليها السلف اهل السنة في زعمهم ان هذا مذهب سلف الامة من الصحابة والتابعين ويقولون في انفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول. فقالوا قد سمع الكلام في النفس او القول في - 00:28:19

النفس قولا ويقولون في انفسهم يعني لم يلفظوا به فسمى حديث النفس قولا والجواب ان القول لا يمكن ان يكون قول نفس وقول لسان لكن الكلام يختلف. وهو اعم منه فالكلام قد يكون قولا وقد يكون حديث - 00:28:39

وقد يكون غيره فالكلام الوارد هنا الكلام اخص عفوا فابيات ما يثبت للنفس يسمى قولا ولا يسمى كلاما والله عز وجل وصف نفسه بالكلام في كثير من الايات حتى يسمع كلام الله وكلم الله موسى تكريما وسائر ما - 00:28:59

ناقش في هذا الباب فقال هنا على تقرير طريقة المتكلمين وقيل هو موضوع الكلام النفسي دون اللسان اذا موضوع الامر في خلاصة اه مطلع هذا الباب والفصل الاول فيه انه اسم لصيغة افعل. الدالة على الطلب. موضوع - 00:29:19

الامر هو هذا اللفظ الدال على الطلب افعل. لما فرغ من هذا سينتقل الى مسألة مبنية عليه. طيب فما موضوع صيغة افعل؟ يعني تمثي المسألة هكذا. ما موضوع امر او لفظة امر هي صيغة افعل الدالة على الطلب. فتأتي النقطة التالية طيب ما موضوع صيغة افعل الدالة - 00:29:39

على الطلب يعني لاي شيء وضعت فتقول للطلب طلب ايجاء. ولهذا يسميه بعض الشرح المسألة التالية الان يسميها موضوع موضوع الامر. ما موضوع الامر؟ الصيغة الدالة على الطلب افعلوا اخواتها - 00:30:09

طيب هذا الذي هو موضوع الامر ما موضوعه؟ يعني لاي شيء وضع افعل الدال على الطلب. تقول للوجوب فاذا هو موضوع وموظوع الامر. لان موضوع الامر اللفظ الدال على الطلب. وموضوع هذا الموضوع هو - 00:30:29

او القول بغيره من المذاهب. نعم قال واما اللفظ الذي هو مدلول الامر فهو موضوع عند ما لك رحمة الله عليه وعند اصحابه للوجوب. وعند ابي للندب وللقدر المشترك بينهما عند قوم. وعند قوم اخرين لا يعلم حالهم. هذه المسألة من - 00:30:49

اه اشهر مسائل الامر بل هي ام المسائل فيه. وهي دالة لفظ الامر ويقيدونه فيقولون المطلق. يعني غير المقترب بقرينة تحدد احد معانيه. ومن هنا ايضا صيغة القاعدة الاصولية الدارجة على السنة طلاب العلم الامر المطلق يدل على كذا على الوجوب. فقولهم الامر - 00:31:14

والمطلق يقصدون بالمطلق غير المقيد بقيد يدل على احد معانيه. فان هذا قد افاد بقييد القرينة المقتدية به ولا اشكال. لكن الامر المطلق غير المقترب بقرينة غير المقيد بشيء يحدد - 00:31:44

احد معانيه هو الذي يحررنا فيه الخلاف وهو اصل المسائل في ابواب مسائل الامر. كل المسائل الاتية فرع عن هذا وبناء عليه فييتذئون به لانه اهمها ولان جل النصوص الشرعية في الكتاب والسنة - 00:32:04

تأتي بناء على هذه القاعدة. واما الباقيات فتفريع. اذا قلت الامر بعد سؤال طلب او الامر بعد تعليم او الامر بعد ارشاد. فكل تلك تأتي تفريعا على هذا الاصل. قال اللفظ الذي هو مدلول الامر. اورد فيه المصنف - 00:32:24

رحمه الله مذاهب اربعة. القول بالوجوب ونسبة للجمهور. الندب ثانى الاقوال. القدر المشترك بين الوجوب والندب الثالث والرابع التوقف لا يعلم حاله. ثم زاد في الشرح ثلاثة اخرى فاوصلها الى سبعة - 00:32:44

زاد هناك القول بالاباحة والقول لا ايضا بالمعنى المشترك بين الوجوب والندب والاباحة. فزادها سبعة وبعض شراح التنتقيق زادها ثلاثة اخرى فاوصلها الى عشرة مذاهب و زاد ابن اللحام في كتابه القواعد فبلغ بها اربعة عشر مذهبا. لكن باقي المذاهب هي تفريع وبعضها - 00:33:04

لا يسمى قائلها يعني من الاقوال غير المشتهرة التفريع بين امر القرآن وامر السنة. فيحمل امر القرآن على الوجوب وامر على الندب وهذا قول ينسب لبعض المالكية ولا يصح. لكنه من جملة ما يذكر من الاقوال. وعلى كل حال فالمذاهب - 00:33:34

المذكورة هناك التي تبلغ اربعة عشر قولا ونحوها تجاوزها الامام القرافي رحمه الله واقتصر هنا في المتن على الاربعة باعتبارها الاشهر وان شئت فقل التي قال بها كبار الاصوليين على اختلاف المذاهب بالترتيب الذي اورده هنا رحمه الله. قال - 00:33:54

واما اللفظ الذي هو مدلول الامر. او قال هناك موظوع الامر كما سماه في صدر الفصل. اللفظ يعني الصيغة التي هي موظوع الامر او مدلول الامر او مدلول الامر او مسمى الامر سيان - 00:34:14

يقصد باللفظة افعل واخواتها. قال فهو موظوع عند مالك رحمة الله او رحمة الله عليه وعند الوجوب وهذه طريقة الجمهور. وهو الذي يصح عن الائمة الاربعة. رحمهم الله. وان ذكر عن بعض - 00:34:34

روايات اخرى لكن هذا الذي تقرر عند جمهور المذاهب الاربعة واصحابهم قوله عند مالك واصحابه اراد به جمهور اصحابه وجدهم. لان بعض المالكية يقول بالمذهب الثاني المنسوب هنا لابي هاشم وهو الندب. فاراد به جملته. يقول ابن القصار رحمة الله في مقدمته - 00:34:54

عند مالك رحمة الله ان الاوامر على الوجوب اذا وردت من مفروض الطاعة ويقول القاضي عبدالوهاب بن نصر البغدادي قول مالك وكافة اصحابه. يعني الامر يحمل على الوجوب. ونقل ابن رشد رحمة الله في المقدمات قال وذهب مالك الى انه محمول على الوجوب اذا دل النظر على تعرية - 00:35:22

عن القراءن التي تخرج عن الوجوه. وهكذا تتبع المالكية في نقل هذا مذهبها لاماهم ان الامر اذا تجرد عن القراءن وهو المسمى بالامر المطلق فانه محمول على الوجوب. فلا يشكلن عليك ان تجد - 00:35:52

بعض كبار فقهاء المالكية او اصولييهم يتبنى قوله اخرا لا اشكال سيكون ترجيحا ينسب الى القائل به لكن مذهب الامام مالك رحمة الله ان الامر المطلق يدل على الوجوب. وهو كما قلت لك ما يصح عن الائمة الاربعة. استدلوا - 00:36:12

لهذا بجملة ادلة منها قوله تعالى في آآ غضبه على ابليس لعنه الله قال ما منعك ان تسجد اذ امرتك واستدلوا بهذه الاية تحديدا لاشتمالها على لفظ الامر ما منعك ان تسجد اذ امرتك؟ قالوا فاقتضى الامر - 00:36:32

وجوب الامتثال والا ما جاء هذا العتاب ما منعك ان تسجد فذمه ووبخه على اتركه الامتثال للامر. فدل هذا على اقتضائه وجوبا. وجوب الامتثال. وسائل النصوص التي جاءت ايضا ذما وتوبيخا في ترك الاوامر. واذا قيل لهم اركعوا لا يرکعوا. جاءت في سياق الامر والصيغة امر - 00:36:57

ارکعوا ومنه قوله تعالى في ختام سورة النور فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنۃ او يصيبهم عذاب وقد قال الامام احمد فيما صح عنه رحمة الله الفتنة هنا الشرك. فإذا كان المتوعد على مخالفة الامر شرك او عداء شركا او عذاب - 00:37:27

اليما ما كان هذا الا لامر يحمل في مقتضاه على وجوب الامتثال. ومنه قوله تعالى في سورة سباء ومن يزغ منهم عن امرنا نذقه من عذاب السعير. وفي الحديث الذي يذكره الاوصليون عادة ايضا في هذا الاستشهاد لولا ان اشقا على امتی لامر - 00:37:47

هم بالسواك عند كل صلاة. وقد حصل الامر بالندب فلم يبقى في قوله لامرتهم الا امر الوجوب وايضا يستدلون بدليل اللغة فان السيد اذا امر عبده فلم يمثل حسن لومه او عقابه وتوبيخه - 00:38:07

وان لم يكن مقتضيا وجوب الامتثال لما توجه ذلك. جملة ادلة يطيل فيها بعض الاوصليين التقرير على افاده الامر المطلق للوجوب وهو الذي تحرر عند جمهور العلماء في مذاهب كافة. قال في المذهب الثاني وعنده ابى - 00:38:27

للنب يعنى ان الامر اذا تجرد عن القراءن فيحمل على الندب وافقه بعض المالكية. ولهذا قلنا في الجملة الاولى عند مالك رحمة الله عليه وعند اصحابه يقصد جمهور اصحابه. والا فان من اصولي المالكية كما - 00:38:47

ذكره عدد منهم بالوليد الباقي نسبوا هذا الى بعض المالكية مثل ابى الحسن ابن منتاب وابى الفرج الاصفهانى فانهم قد ذكروا القول بالنب مذهبها لبعض المالكية. واستدلوا بحديث اذا امرتكم بما فاتوا منه ما استطعتم. قالوا علق الامر - 00:39:07

بالمشيئة فدل هذا على عدم الايجاب لان الايجابة لا تخير فيه. واجيب بان هذا ليس تعليقا بالمشيئة بل بالاستطاعة والوجوب كله مناط بالاستطاعة. فلم يستقم هذا دليلا. المذهب الثالث قال للقدر المشترك بينهما - 00:39:27

بين ماذا وبين المعنيين السابقين الوجوب والندب. اما القول بالندب فنظروا فيه عقلا الى ان الندب الى ان ندب وزيادة. فالاحتياط اذا تردد الامر بين الوجوب والندب ان نحمله على الندب لانه القدر - 00:39:47

المتيقن في ان الوجوب ندب وزيادة. فإذا ترددنا فإن الاحتياط يجعلنا نحمله على الندب. ويبقى القدر والزائد هو الذي نبحث له عن قرينة والا فيبقى على الاصل. المذهب الثالث قال للقدر المشترك بينهما. ما القدر المشترك بين الوجوب والندب - 00:40:11

قدر مشترك بين الوجوب والندب ورجحان الطلب رجحان الطلب فان الندب فيه طلب مرجح بالحث عليه. والوجوب فيه طلب راجح ايضا بالحث عليه مع وعيده او عقاب متوعد بتركه. استدلوا لهذا بأنه ورد الامر فيهما - 00:40:31

يعني ورد الامر في بعض النصوص محمولا على الوجوب وفي بعضها محمولا على الاستحباب والاصل عدم الاشتراك وعدم المجاز اذا قلت عدم الاشتراك اذا ليس حقيقة في الامرين. واذا قلت عدم المجاز ليس حقيقة في احدهما مجازا في الآخر. فلا يتوجه خروج - 00:41:04

من القول بالاشتراك والمجاز لا يتوجه الا القول بالقدر المشترك بين الوجوب والندب هذا الذي نسبة المصنف فقال قوم هو اختيار ابى منصور ما تريدي من الحنفية ان الوجوب في دلالة الامر او عفوا ان دلالة الامر - 00:41:24

من حيث الحكم هي للقدر المشترك بين الوجوب وبين الندب. قال رحمه الله في رابع المذاهب وعند قوم اخرين لا يعلم حاله عند قوم اخرين ابهم رحمه الله هنا المسمى. وقد عزا الامام السبكي في الابهاج وهو - 00:41:44

ويشرح منهاج البيضاوي عزا هذا القول الى بعض كبار الاصوليين الاشاعرة. وسمى منهم امام المذهب ابا الحسن الاشعري وسمى الباقلاني والغزالى. اما الغزالى فقد صرخ بمذهبة بالتوقف اختيارا له في المسألة. واما - 00:42:07

امديوا فايضا بعدهما ذكر الخلاف صرخ باختياره الوقفة في المسألة والامدي كثير التوقف في ترجيح بين المسائل المختلف فيها كما في الاحكام فتحصل ان ابا الحسن الاشعري وابا بكر الباقلاني وآحة الاسلام الغزالى وسيف الدين - 00:42:27

الامدي ان هؤلاء ممن يقول بالوقف يتوقف في اختيار دلالة الامر من حيث الحكم. الان سمعت اسماء ائمة كبار. فالسؤال هو صغار طلب العلم عندما يقولون الامر يدل على الوجوب. وتسرد هنا كثير من النصوص التي تراها جلية واضحة في اقتضاء الامر للوجوب - 00:42:47

فمن اين اتى التوقف لهؤلاء؟ عندما تمعن النظر في سياق ادلتهم وتحرير مذهبهم في المسألة فانهم يقررونها على احون معناه كالتالي. عندما نقول لا يعلم حاله كما قال القرفي هنا. يعني تبين عندنا - 00:43:12

ان الامر يراد به الوجوب تارة ويراد به الاستحباب او الندب تارة فهو حقيقة في احدهما لكنه لم تعين لنا تعين احدهما حقيقة لدلالة الامر من حيث الحكم. فيجزم به لاحدهم - 00:43:32

لا يعنيه ويتوقف في تعبينه. يتوقف الى وجود قرينة. فان دلت قرينة والا توقفنا. في حمل امري هنا على الوجوب او على الندب والرازي في المحصول قال بل ان معناه انه حقيقة في احد ثلاثة امور وليس في امرين. الوجوب - 00:43:52

والندب ما الثالث؟ الاشتراك بينهما. قال هو حقيقة في احد الثلاثة ولم يتبيّن فقالوا بالوقف. والامدي لما سرد الخلاف والمذاهب والادلة فعجز رحمه الله عن الترجيح فاختار الوقف مذهبا له والمقصود هنا عدم ظهور ما يرجح احد احتمالات دلالة - 00:44:12

الامر فانه قد يفيد الوجوب وقد يفيض الندب وكل منها ادلة وشواهد في استعمالات نصوص الشريعة فلا نستطيع ان نقرر نجريه على كل نصوص الشريعة في الواقع في اشكال في التطبيق فاختاروا الوقف. هذه الاربعة مذاهب التي آسراها الامام - 00:44:35

رحمه الله هنا في هذه المسألة دلالة الامر. ستنطلق الى الدلالة من حيث الزمن. وحتى تتصور المسألة يعني الاصوليين وهم يبحثون عن دلالة الامر بثلاثة جوانب. الجانب الاول دلالة الامر من حيث الحكم. وجوب او ندب او - 00:44:55

استحباب او اباحة او قدر مشترك او اه ما اشتئت من المذاهب التي بلغ بها بعضهم اربعة عشر مذهبة. او خمسة عشر والجانب الثاني دلالة الامر من حيث الزمن. هل هو على الفور او لا يقتضي الفور؟ والجانب الثالث دلالة - 00:45:15

الامر من حيث العدد هل يقتضي التكرار؟ او المرة الواحدة وما زاد فلما يكون من مقتضيات لفظ الامر فيتناولون هذه المسائل الثلاثة وكتب الاصول تأتي عليها. القديم منها والمتاخر منها كذلك لكنهم يحرصون على تناول - 00:45:35

من هذه الجهات الثلاثة ما دلالة الامر؟ ولهذا تراهم يقولون الامر المطلق يدل على الوجوب الامر المطلق لا يقتضي التكرار او يقتضي

التكرار الامر المطلق يقتضي الفور او لا يقتضي الفور. كل هذا ليس اختلافا في المسألة بل هو تناول لمسألة من وجوه متعددة -

00:45:55

من حيث الزمن من حيث الحكم من حيث العدد في المرات التي يطلب فيها امثال الامر ليتحقق المراد من توجيه الامر فراغ من ام هذه المسائل وهو الدلالة على الحكم. ونقول الام بصرامة لانها لم يختلف فيها احد انها لا - 00:46:15

يدل على شيء؟ بل تدل اختلفوا في الدلالة هل هو وجوب او استحباب؟ لكن سياتيك الان في مسألة الدلالة من حيث الزمن او من حيث العدد منهم من قال انه لا دلالة للامر فيها على تلك الجهات من ذلك الاعتبار. فإذا هذه ام المسائل الدلالة من حيث الحكم. ولامر اخر ايضا او - 00:46:35

ولسبب اخر ان الدلالة من حيث الحكم هي مقصود علم الاصول. لانه استثمار للاحكم. فهي بحث ما ما يوصل اليه لفظ الامر من احكام الشريعة. وهذا هو الشمرة التي يبحث عنها الفقهاء في نصوص الشريعة. نعم - 00:46:55

قال المصنف رحمه الله وهو عنده ايضا للفور وعند الحنفية خلافا لاصحابه المغاربة والشافعية وقيل بالوقف طيب انتقل للمسألة الثانية وهو دلالة الامر من حيث الزمن. قال وهو عنده ايضا الضمير يعود الى - 00:47:15
الامام مالك قلت لك الان سيتجلى تحرير مذهب الامام مالك في هذه المسائل. قرر ان مذهب الامام مالك رحمه الله وعامة اصحابه ان الامر مطلق او الغير المقيد بقرينة يدل على الوجوب. طيب ما دلالته من حيث الفور؟ قال وعنده ايضا للفور. وعند الحنفية - 00:47:34

خلافا لاصحابه المغاربة والشافعية وقيل بالوقف كم مذهبها حکی؟ ثلاثة. القول ونسبة مذهبها لمالك واصحابه المشارقة ولا يقتضي الفور ونسبة للشافعية واصحاب مالك المغاربة القول الثالث الوقف فحکی ثلاثة مذاهب القول بالفور مذهبها لمالك واصحابه المشارقة والحنفية معهم - 00:47:54

والقول بعدم اقتضاء الفور حکاه مذهبها للشافعية والمغاربة من المالكية ثم انتقل الى القول بالوقف ثلاثة مذاهب قال وهو عنده ايضا للفور. يقول ابن القصار رحمه الله ليس عن مالك رحمه الله في ذلك نص ولكن مذهبها يدل على ان - 00:48:31
انها للفور لان الحج عنده على الفور ولم يكن ذلك الا لان امرق اقتضاه هذا النص الصريح عند ابن القصار افاد امورا اولها لا اولها انه لا نص للامام في المسألة - 00:49:00

لا ابن القصة ولا القاضي عبدالوهاب ولا احد عزا نصا صريحا للامام مالك في مسألة اقتضاء الامر الفور من عدمه. لكن هناك في اقتضاء الامر للوجوب. يقول ابن القصاص صراحة عند مالك رحمه الله ان الاوامر على الوجوب. يقول ابن رشد وذهب مالك كذا يقول القاضي عبد - 00:49:26

وهاب قول مالك وكافة اصحابه. هنا في مسألة اقتضاء الفور من عدمه. يقول ابن القصار ليس عن مالك رحمه الله في ذلك نص ولكن مذهبها يدل على انها للفور قال معللا كيف استنبط هذا من مذهب الامام مالك؟ قال لان الحج عنده - 00:49:46
وليس في ادلة الحج لا في الكتاب ولا في السنة نص يدل على فورية وجوب الحج على المكلف اذا استطاع. قال ولم يكن ذلك كذلك الا لان الامر قضى. فجعله اصلا لمالك - 00:50:06

رحمه الله في دلالة الامر من حيث الزمن انه يقتضي الفور من اين اوجده؟ من تطبيقه في بعض المسائل واشهرها الحج فاورده في المسألة وعزاه الى الامام مالك رحمه الله. قال وهو ايضا او وهو عنده ايضا للفور. لما قال تحت خلافا لاصحابه المغاربة - 00:50:26
فهمنا ان من يوافق مالكا فيما نسب اليه من اقتضاء الامر الفور ان من اصحابه الذين وافقوه مشارقة وهذا مصطلح كثير في كتب المالكية. الذين هم نسمتهم مالكية المشرق ومالكية المغرب. من نقصد بالشرق - 00:50:46

العراق اشهرها بغداد. ويتحقق بها البصرة. فإذا قالوا مالكية المشرق او لمشارق يقصد بها فقهاء العراق المالكية. وعلى رأسهم القاضي عبدالوهاب بن نصر البغدادي. فإنه يمثل كبار هؤلاء. وإذا قالوا - 00:51:06
المغاربة من يقصدون افريقيا والمغرب والأندلس. وعلى رأسهم عند الاصوليين ابو الوليد الباقي. فإذا قالوا المغاربة او اذا قالوا هذه

طريقة المشارقة ووافقهم ابو الوليد على انه لم يسري على طريقة المغاربة في تقرير المسألة. هذا ليس باضطراد يعني حتى لا تفهم
ان مذهب مالك رحمة الله - [00:51:26](#)

طول الى نصفين نصف عند المشارك ونصف عند المغاربة وانهم اقتسموا المذهب بالخلاف فيه في كل المسائل لا لكن ثمة قضايا
يختلفون في تحرير نسبة القول الامام ما لك. السؤال ما سبب الاختلاف - [00:51:49](#)

عدم وجود نص صريح للامام في المسألة فيجتهدون في تحرير مذهبه او تقريره او استنباط اصله رحمة الله الاصل العامة
المضطرب وهذا من لوازمه البديهية نشوء خلاف. في سلك المشارقة تبعا لشيوخهم في - [00:52:07](#)

مسلكا يخالفهم فيها طريقة المغاربة في بعض القضايا وهذا منها. قال رحمة الله وهو عنده ايضا للفور اه الباقي رحمة الله ذكر انه
قول اكثر مالكية بغداد والبصرة وهو اختيار القاضي عبد الوهاب. ولذلك نقل عن القاضي عبد الوهاب في - [00:52:27](#)

ملخص قال الذي ينصره اصحابنا انه على الفور. قام عبد الوهاب لما يقول ينصره اصحابنا من يقصد؟ المالكية ثم اجد عند مالكية
المغرب قولوا بخلافه افهم انه يقصد باصحابنا مالكية المشرق خاصة في بغداد في بغداد والبصرة - [00:52:47](#)

قال واندنا ذلك من امر ما لك بتعجيل الحج. ومنعه تفرقة الوضوء وغير ذلك من عدة مسائل في مذهب رحمة الله التنببي الثاني قال
وهو عنده ايضا للفور وعند الحنفية. اطلاق النسبة للحنفية بان الامر - [00:53:07](#)

اقتضى الفور ايضا لا يستقيم اطلاقه كذا. لأن عامة الحنفية على خلاف هذا بل صرحا بعض متأخرتهم كصاحب فواتح الرحموت
وغيره انه لم يقل باقتضاء الامر الفور سوى ابي الحسن الكرخي. وإن عامة الحنفية على خلافه يعني ان الامر - [00:53:27](#)

لا يقتضي الفور ولا يستدعيه. فقول مصنف عند الحنفية اطلاقا لعل المصنف رحمة الله تبع في هذا العزو الى الحنفية باطلاق تبع من
سبق من ائمة الاصول وتحديدا الجوينية في البرهان - [00:53:51](#)

والغزالية في المنخول والامدية في الاحكام والتحرير عندهم خلاف هذا لكن لما يتعاقب الكبار هؤلاء امام الحرمين وحجۃ الاسلام
وسیف الدين يتبعا للحنفية فقد يوقع ايضا اتباعهم في الوهم في هذه النسبة. فالصحيح او المعتمد عند
الحنفية ان الامر لا - [00:54:11](#)

الفور ولم يقله منهم الا ابوا الحسن الكرخي كما صرحا به متأخرتهم. وعمتهم على عدم اقتضائه الفور ابقي ان تعلم ان من وافق ما
ينسب الى الامام مالك هنا باقتضاء الامر الفور احمد في ظاهر مذهبة في - [00:54:36](#)

بظاهر مذهبة لأن له رواية اخرى لكن ظاهر مذهبة على ان الامر للفور. واختاره كذلك من الشافعية الغزالی والصیرفی وغيره فرجحوا
ان الامر يقتضي الفور من حيث الزمن. ثم قال رحمة الله تعالى خلافا لاصحابه المغاربة - [00:54:56](#)

ما اذا يقصد بقوله خلافا ما اقتضاء الامر فور؟ التراخي. وهذه الترجمة كثير من اصولهم مشى عليها هكذا يورد الخلافة على
ان المسألة ذات قولين رئيسين. الامر المطلق يقتضي الفور او يقتضي التراخي - [00:55:16](#)

ترجم بهذه الصيغة وان القول بالتراخي يقابل القول بالفور فيه خطأ نبه عليه كثير من الاصوليين يعني من لا يقول بان الامر يقتضي
الفور. هل يوجب التراخي؟ ها اذا انت لما تقول الامر يقتضي التراخي هذا سديد؟ العبارة هكذا صياغتها دقيقة؟ لا ليست دقيقة. ماذا
تقول - [00:55:43](#)

ايش يعني على التراخي تحت الاصول يفيد جواز التراخي. فتحريرا لصياغة ترجمة المسألة نبهوا عليها. اذا هل الامر يقتضي الفور؟
ومعناه هل يجب تعجيل الفعل المأمور به في اول ازمنة الامكان ام لا - [00:56:12](#)

فمن يقول انه يقتضي الفور يقول يجب تعجيل الفعل المأمور به في اول ازمنة الامكان يعني مثلا لما قال ابن القصار واعتمدوا في
ذلك على قول مالك في الحج ايش يقولون في الحج؟ يقول يجب على المكلف في اول ازمنة الامكان يعني ان وجد الاستطاعة ان
يحج من عامه - [00:56:34](#)

معناه اذا اجل فمات ايه وجب في تركته وكان دينا يجب قضاوه واجراه. والا فلا هذا قولهم يجب تعجيل الفعل المأمور به في اول
ازمنة الامكان. الجويني رحمة الله قال كهذا. قال هل يقتضي الامتثال - [00:56:54](#)

من غير تخصيص بوقت ام لا؟ هل يقتضي الامتنال من غير تخصيص بوقت؟ يعني ليس الوقت المباشر في اول ازمنة الامكان وهذا قال المازري وهو يعلق على برهان الجويني قال هذه عبارة اولع بها المصنفون. ومقتضاها ان المبادرة الى الفعل ممنوع - 00:57:14 وعى قال وهذا لم يقل به احد. وانما مرادهم اجازة التأخير. جوازه وليس المطلوب اقتضاوه لانك لو قلت يقتضي التراخي معناه يمتنع الفور يمتنع المبادرة ويتمتنع الفور يقول هذا لا يقول به احد فلتحرير يجري - 00:57:34

ايضا على مثل هذه المسألة في الصياغة. قال خلافا لاصحابه المغاربة وتقدم ان من قال بهذا ابو الوليد الباقي الله فانه صرخ بترجيحه ان الامر المطلق لا يقتضي الفور وهو اختيار الامام الباقلاني كذلك - 00:57:54

واختاره من الشافعية كما قال خلافا لاصحابه المغاربة والشافعية قاله كثير من محققيهم ابو اسحاق الشيرازي ذكره الان واختاره البيضاوي ايضا ومن المعتزلة ابو علي وابنه ابو هاشم. رأوا ان الامر المطلق لا يقتضي الفور بل يفيد جواز - 00:58:14 التراخي استدلوا على ان صيغة الامر لا تقتضي سوى ايجاب الفعل. ولا دالة فيها على الوقت لا تقديمها ولا تأخيرا فدل على جواز التراخي وعندها لا يلزم الفور فيه. اه قال خلافا - 00:58:34

لاصحابه مغاربة والشافعية. عرفت المقصود بالشافعية وهو عدد من كبار ائمة المذهب. ولهذا نسبة بعضهم الى الشافعي مذهبها له. وفي الجملة يقولون ان المذاهب الاربعة في اقتضاء الامر فورا ان الحنفية والحنابل على التراخي - 00:58:54 والمالكية والشافعية على الفور. ونسبة هذا للمالكية ونسبوا الى الشافعي باعتبار اختيار كبارهم كالغزالى مثلا. والا فكما لا يصح شيء من نسبة ذلك صريحا الى الامام ما لك ولا كذلك الامام الشافعي لكنه في التخريج على بعض مسائله التي - 00:59:14 تنقل عنه وهو كذلك نقل ايضا عن ابن خويز من داد من المالكية القول بجواز التراخي. المذهب الاخير قال وقيل لوقف لتعارض الدلة فيه. طيب ما دليل القائلين بان الامر المطلق يقتضي الفور؟ على ما نسبة الى - 00:59:34

اهل المشرق من المالكية او ما نسبة هنا ابن القصار ايضا للامام مالك رحمه الله قالوا دليل ذلك الاية ذاتها في اقتضاء الامر الوجوب ما منعك ان تسجد اذا امرتك اين الدالة - 00:59:54

امرهم الله بالسجود فما سجد فعوقب لو كان يجوز فيه التراخي لما توجه العقاب التوبيخ لانه قد يسجد لاحقا لكن توجيه توبيخفور الامتناع دل على ان الامر يقتضي الفور وهو استدلال جعلوا في الاية دالة على وجوب - 01:00:14 الامر وعلى فورية الامتنال فيه. نوتش الدليل بان هذا خارج عن محل النزاع. نحن نتكلم عن الامر المطلق واية ما منعك ان تسجد اذا امرتك ليس مطلقا بل كانت فيه قرينة تدل على الفور فخرج عن محل النزاع. اين هي - 01:00:41

قال اذا سويته ونفخت فيه من روحى فقعوا له ساجدين. فجعلها مرتبة على شرط متعمقا بالفاء. اذا ونفخت فيه من روحى فقعوا.

فدل هذا النص على وجوب الفورية مرتبة على شيء يحصل. فلما تأخر عد - 01:01:02

عد بذلك ممتنعا واجاب الاميدي بجواب اخر قال التوبيخ لم يكن لترك امتنال الامر بل والاستكبار ابى واستكبر وكان من الكافرين. فيكون التوبيخ او اللعن او الطرد من الجنة والابعاد لهذه المعانى وليس لترك مطلق الامتنال - 01:01:22

للامر والا سيلزم منه ان يكون الامر الدال على الندب كذلك موجبا لهذا الوعيد وليس كذلك في الاية. نعم وقيل بالوقف قلنا لتعارض الدلة. القائلون بالوقف كما تقدم في دالة الامر وهناك من توقيف وعلمت - 01:01:45

هناك ما اخذ التوقف هنا من حيث الزمن القائلون بالوقف طائفتان غالاتهم يقولون طالما لم يتعين او التأخير فاذا اوقع المكلف الفعل المأمور به عقب فهم الصيغة وبادر فانه لا يقطع بامتناله الامر - 01:02:06

حتى لو بادر يقول لا نقطع بانه ممتنل واما المعتقدون منهم فيقولون المبادر الى اول الوقت ممتنل قطعا. فان اخر الى اخر الوقت لا نقول او لا نقطع بخروجه عن عهدة التكليف - 01:02:29

هذا القائلون بالوقف قال الجويني وهذا هو المختار عندنا فالوقف ليس معناه الامتناع عن تحديد احد المحامل لكنهم يجزمون بامتنال المبادر ويتوقفون عن القطع خروج متاخر الى اخر الوقت عن عهدة التكليف. بقيت المسألة التي نختم بها مجلس الليلة وهي الثالثة دالة الامر من حيث العدد. نعم - 01:02:50

قال وهو عنده للتكرار. قاله ابن القصار من استقراء كلامه. وهو عنده للتكرار يعني مسألة دالة الامر من حيث العدد تأمل معنا قلنا هي ثلاثة مسائل دالة الامر من حيث الحكم وتقدمت دالة الامر من حيث الفور او عدم الفور - [01:03:15](#)

وتقدمت وهذه الثالثة دالة الامر من حيث العدد التكرار او المرة الاصل ان تكون مسألة الفور فرعا عن مسألة التكرار بان القائل بان الامر يقتضي التكرار. هل يقتضي الفور عنده - [01:03:35](#)

القول بان الامر يقتضي التكرار هل يقتضي الفور عنده؟ نعم. الجواب قطعا. اذا هو يقتضي التكرار عنده فاول مرات التكرار الفور ومن لا يقول بان الامر يقتضي التكرار فهم هناك منقسمون بين - [01:03:57](#)

بالفور او بعدم الفور فانت لو اردت ان تجمع خلاف الاصوليين وتكتب فيها تحريرا لمعاهم ستجد هكذا لا يمكن ان تجد احدا يقول ان الامر يقتضي التكرار ثم يقول هناك بالتراخي لا يمكن ان يكون هذا. هذه مرتبطة بتلك فكان - [01:04:17](#)

الاولى ان تقدم مسألة دالة الامر من حيث التكرار او عدمه قبل مسألة الفور وهكذا فعل كثير من الاوصليين فلماذا عدل عنه القرافي؟ يعني ليش قدم مسألة الفور؟ لسبب واحد فقط وهو تطبيق الدليل الاتي بعد قليل. فان الدليل - [01:04:37](#)

يتناول الحكم والفور من لفظه ويتناول التكرار من لازمه. فقط قدم مؤخر لهذا السبب والا فان ان مسألة الفور فرع عن مسألة التكرار. فكان تقديم مسألة التكرار اولى وهي كثيرة ايضا عند الاوصليين في هذا الترتيب - [01:04:57](#)

كما تقدم نعم وهو عنده قال وهو عنده للتكرار الضمير يعود الى من؟ الامام مالك. الامام مالك رحمة الله نعم قاله ابن القصار من استقراء كلامه وخالفه اصحابه خالفة الضمير يعود الى من؟ الامام مالك - [01:05:17](#)

خالفة اصحابه ابن القصار او الامام مالك خالفة اصحابه طيب اكمل اه وقيل بالوقف لنا قوله تعالى للبليس قال ما منعك الا تسجد اذ امرتك رتب الذم على ترك المأمور به في الحال - [01:05:36](#)

وذلك دليل الوجوب والفور. واما التكرار فلصحة الاستثناء. من كل زمان عن الفعل فان علق على شرين آ اي اكمل فان علق على شرط فان علق على شرط فهو عنده وعند جمهور اصحابه والشافعية للتكرار خلافا - [01:06:00](#)

للحنفية قال رحمة الله تعالى وهو عنده للتكرار قاله ابن القصار من استقراء كلامه مرة اخرى لفظ ابن القصار رحمة الله كال التالي الامر بالفعل اذا تجرد هل يقتضي تكراره ام لا يقتضي ذلك الا بدليل؟ قال رحمة الله - [01:06:19](#)

ليس عن مالك رحمة الله فيه نص ولكن مذهبه عندي يدل على تكراره الا ان يقوم دليل ماذا فهمت اولا انه لا نص عن الامام مالك. ثانيا ان الذي استنبطه ابن القصار مذهبها لمالك هو - [01:06:45](#)

هو يدل على التكرار الا ان يدل دليل اذا هو استنبط ان مذهب الامام مالك انه يقتضي التكرار. طيب ومذهب ابن القصار نفسه واختياره ما هو الذي اختاره خلاف ذلك - [01:07:12](#)

وخطأ اخطأ بعض الاوصليين في هذا الموضع فنسب الى ابن القصار هذا مذهبها له فالقرافي هنا كان دقيقا يقول قاله ابن القصار من استقراء كلامه اذا حملت عبارة القرفي هنا انه قاله ابن القصار يعني مذهبها لماله - [01:07:31](#)

فيكون كلاما دقيقا. واذا فهمته انه قاده مذهبها له فهذا ليس سيدا لان ابن القصار نفسه صرح رحمة الله تعالى بمذهبها في المسألة الى انه لا يقول به بل وصرح باختياره رحمة الله في الكتاب نفسه فقال - [01:07:49](#)

قال وعندني ان الصحيح هو ان الامر اذا اطلق يقتضي فعل مرة. وتكراره يحتاج الى دليل. لكنه نسب الى ما لك من استقراء كلامه قال رحمة الله تعالى والحجة لذلك حديث سراقة لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم - [01:08:09](#)

فقال احجتنا هذه لعمنا ام للابد؟ فقال اتركوني ما ترకتكم. وقيل في خبر بل للابد. قال وسراقة عربي فلولا ان حكم الخطاب في اللغة يوجب ذلك ليوجب ايش؟ التكرار والا فما وجه مسأله عن ذلك؟ لان الامر لو كان لا يفعل او لا يعقل منه الا مرة واحدة لم يسأل سراقة عن الاب - [01:08:29](#)

ولا سوغه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك. ولكن يقول له اذا امرت بامر معروف معناه في فلم تسأل عما تعقله من الامر؟ واورد رحمة الله تعالى على هذا اشكالا قال وقد يقال بل يكون هذا - [01:08:56](#)

عليكم لا لكم انه قد فهم منه المرة واجاب جوابا لطيفا قد لا تجده عند غيره مقتضاها ان السائل النظر الى تكاليف الشريعة التي هي بحجم الحج كالصلوة والزكاة. فرأها تذكر - [01:09:16](#)

وانها لا تبرأ الذمة بمرة واحدة منها. فشق عليه ان يكون الحج كمثلها في التكرار فسأل. فوجد الجواب من النبي عليه الصلاة والسلام بما سمعت ذروني ما تركتم او قال لو قلت نعم لوجبت كما في الفاظ الحديث. قال وهو عنده للتكرر - [01:09:34](#)

قاله ابن القصار من استقراء كلامه وهو ايضا مذهب جماعة من الفقهاء واختيار الاستاذ ابي اسحاق الاسبراهيني من خالقه اصحابه المنقول هنا بالمخالفة هو ما ينقل عن عامة المالكية. لكن هل هو مخالف لمالك؟ الجواب لا - [01:09:55](#)

ذلك لانه ليس فيه نص حتى تقول وافقه او خالفه. وابن القصار نفسه صرخ بأنه انما ينسب ذلك من استقراء مذهبة او من استقراء كلامه. اذا عامة المالكية على ان الامر المطلق يفيد المرة وهو ترجيح ابن القصار نفسه - [01:10:19](#)

وذكره القاضي ايضا عبد الوهاب في الملخص وفي الافاده انه مذهب اصحاب مالك. يعني دعني اقول ربما لو لم نجد عبارة ابن القصار التي قال فيها مذهب مالك عندي يدل على تكراره لربما ما وجدت احدا من المالكية ينسب هذا القول - [01:10:39](#)

مذهبها للامام مالك لكن تقدم ابن القصار ومكانته وكتبه حفظت هذا قولا لمالك وعامة اصحابه على خلاف ذلك ان الامر المطلق لا يفيد الا المرة. قال في ثالث المذاهب وقيل بالوقف. المقصود بالواقفية هنا آآ مجموعة - [01:10:59](#)

لم يتطرق عندها القول لا بالتكرار ولا بالمرة. بقي ان تعلم ما تقدمت الاشارة اليه في هذه المسألة في دروس سابقة في الكتب السابقة ان الحنفية والمحققين من المذاهب كامام الحرمين الجويني والفارزاني وآآ سيف الدين الامدي - [01:11:19](#)

وابن الحاجب والبيضاوي وغيرهم قرروا ما مفاده ان الامر من حيث هو امر لا يفيد الا طلب الماهية من غير اشعار لا بوحدة ولا بتكرار يعني لا بمرة ولا بمرات. افعل صل ذكي حج. لا تدل الا على طلب ايجاد الفعل ولا - [01:11:39](#)

لا علاقة لها لا بالمرة ولا بالتكرار لكن المرة او لكن الوحدة كما يقولون هي من ضرورات امتثال الامر لابد منها سيدي مقتضى الصيغة وهو ادخال ماهية المأمور به في الوجود. يعني لا يتحقق امتثال الامر الا ب فعله مرة. فاصبحت المرة - [01:12:02](#)

الامر وليس من دلالته وليس من مقتضى صيغته لك ان تقول يعني لماذا قال الناس يفيد التكرار او لا يفيده من اين اوجدوا افادته التكرار والقرافة هنا مشى على انه يستوجب التكرار طالما نسبة الامام - [01:12:22](#)

رحمه الله قالوا الا رأيت ان اي امر يحسن الاستثناء منه ويحسن نسخه فان لم يكن يقتضي التكرار سيقع النسخ فيما لا محل له. يعني لو امتثل المكلف مرة فجاء النسخ لن يصادف - [01:12:42](#)

محله. الاستثناء الا ترى انك تقول صلي او اقم الصلاة ثم تقول الا في وقت النهي الا بعد العصر قال وان لم يدل على اقتضاء التكرار لا معنى للاستثناء. فاحتاجوا على ان الامر يفيد التكرار بوجوه - [01:13:01](#)

احدها ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه يستدل على وجوب تكرار الزكاة على اهل الردة باية اتوا الزكاة. وكان هذا الصحابة ولم ينكر عليه فكان اجماعا سكوتيا يدل على ان الامر للتكرار. هؤلاء الذين منعوا الزكاة بعد وفاة النبي عليه - [01:13:21](#)

الصلاه والسلام اما ادواها في حياته؟ الجواب بل. فعلى اي شيء استند في قتالهم؟ تقول على منعهم للزكاة. ها اذا هو يرى ان اتوا الزكاة كان يفيد التكرار ولهذا قاتله باعتبارهم تاركين لذلك الواجب. الثاني قياس الامر على النهي في ان النهي يفيد - [01:13:41](#)

مطلقة الترك فلا بد من الاستمرار يعني لا يتحقق امتثال في النهي الا بدوام تكرار الاجتناب قالوا عليه يكون الامر في دلالته. الوجه الثالث لو كان الامر لا يفيد الا المرة الواحدة دون التكرار امتنع ورود - [01:14:01](#)

نسخ بعد فعله مرة لانه لو فعل مرة واحدة خرج من عهدة التكليف ولم يبق هناك ما ينسخ لان ورود النسخ بعد المرة يدل على البداء تعالى الله عن ذلك الوجه الرابع ان الامر لو كان يقتضي مرة واحدة دون التكرار لامتنع ورود الاستثناء. لان الاستثناء يجوز - [01:14:21](#)

ورود الامر عليه بعد الفعل. فمن هنا قالوا اه هذه الوجوه دلت على اقتضاء التكرار. وكل تلك الوجوه الاربعة مجذب اما فعل الصديق رضي الله عنه فاجيب عنه بأنه استفاد من القرائن لا من مطلق الامر واتوا الزكاة واما قياس الامر على النهي فهو قياس - [01:14:41](#)

في اللغة ويمنعه كثير من الاصوليين واللغويين. واما اقتضاء الامر التكرار وتوجه النسخ فاجابوا بالعكس قالوا لا ورود النسخ صار قرينة تدل على ان ذلك الامر مرادا به التكرار. والا لواه لما كان فيه دلالة. وكذلك في - [01:15:01](#)

وروده على الامر قالوا فائدته المぬ من ايقاع الفعل في بعض الاوقات التي كان المكلف مخيرا في ايقاع فيها ولو قلنا بالمرة فلما جاء الاستثناء كانوا يقال صلي ولو مرة الا في ذلك الوقت او ذاك او هذا فايضا لا تستقيم فيه الدلالة على اقتضاء الامر للتكرار - [01:15:21](#)

قال المصنف رحمة الله تعالى لنا دليل على ما نسبه للامر ما لك مذهبها في ان الامر يقتضي التكرار واوردت لك وجوها اربعة اوردوها دليلا اورد هنا اية واحدة في قوله تعالى لابليس ما منعك الا تسجد اذا امرتك - [01:15:43](#)

ووجه الدلالة ورود لفظ الامر. وهذا هو مناط الاستنباط في الآية. هذا امر فتووجه التوبيخ والعقاب الالهي لامتناع ابليس عن السجود. قالوا الا ترى انه امر؟ هذه المقدمة الاولى ستقول بلى. وقل اذا توجه النهي - [01:16:05](#)

هو التوبيخ على امتناعه عن امتناعه عن امثال الامر فدل على ترك المأمور به في الحال وتقدم ايراد الآية هناك لانهما امهله وابليس لو كان يرى في جوازي ترك المأمور لاجاب لكنه جعل الترك - [01:16:25](#)

لامر واجب فتووجه الذنب. وايضا في مسألة الفور. لانه لو كان يجوز التراخي لامنه الى ما يجوز به الفعل. فلما وجه التوبيخ واللوم مباشرة دل على اقتضاء الامر الفور. وتقدم الجواب عن هذا ايضا انه قد تكون الافادة في الفورية - [01:16:48](#)

قرينة فاذا سويتوا ونفحت فيه من روحي فقعوا له ساجدين. قال رحمة الله رتب الذم على ترك المأمور به في الحال وذلك دليل الوجوب والفور. الوجوب لانه توجه الذنب الفور لانه ما امهله. بقي ماذا؟ التكرار - [01:17:08](#)

قالوا واما التكرار فلصحة الاستثناء من كل زمان عن الفعل. يقول اي فعل طلب فيه بامر يمكن الاستثناء فرود الاستثناء دلالة على اقتضاء الامر للتكرار. لانه لو كان لا يفيد الا مرة وواقع المكلف - [01:17:28](#)

المرة الواجبة في اول الوقت فما فائدة الاستثناء الذي لاحقا؟ وقد سمعت الجواب قبل قليل بان قالوا بل الاستثناء ما جاء لخارج بعض الاوقات التي كان المكلف فيها مخيرا ان يوقع فيها الفعل فاخرجها الاستثناء. نعم فان علق - [01:17:48](#)

قال فان علق فهو عنده وعند جمهور اصحابه علق على شرط فان علق على شرط فهو عنده وعند جمهور والشافعية للتكرار خلافا للحنفية. هذه المسألة التي نختتم بها مجلس الليلة تفریع على مسألة اقتضاء الامر للتكرار - [01:18:08](#)

ايضا سنقول ان من يرى اقتضاء الامر للتكرار فمن باب اولى يقول باقتضاء الامر للتكرار اذا علق على شرط او صفة. هذه اكد عنده. ايش اقصد بتعليق الامر على شرط او صفة؟ قال عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم - [01:18:28](#)

الهلال في رمضان فصوموا اذا رأيتموه فافطروا. اذا اذا هذی ما هي؟ اداة شرط. طب اذا رأيتموه تصوم اذا رأيتموه فافطروا سيتكرر هذا الامر بتكرر الشرط لان الامر علق على شرط. اذا سمعتم المؤذن فقولوا - [01:18:48](#)

مثل ما يقول متى يتوجه هذا الامر بتكرار وقوع الشرط كلما سمعت المؤذن ويخرج الفقهاء مسألة من سمع مؤذنا فاجابه حتى فرغ ثم سمع مؤذنا ثانيا تأخر في اذانه هل يشرع له الامتنال؟ الجواب نعم. لان الامر معلق بشرط - [01:19:08](#)

اذا سمعتم وكذلك الصفة الزانية والزاني فاجدوا كل واحد منهم مائة جلة. السارق والسارقة فاقطعوا ايديهم هنا صفة في اسم الفاعل لانه مشتق يدل على ذات متصفه بالسرقة او متصفه بالزنا. والمعنى كلما وجد من يتصرف - [01:19:28](#)

بهذا الوصف فاقيموا عليه الحد. قطع اليد هنا واقامة حد الزنا هناك. يدل هذا على تكرارها وقوع الامر بتكرار الشرط او بتكرار الصفة. فقول المصنفة ان علق على شرط يلحق بها الصفة كذلك لانها في - [01:19:48](#)

بحكمها فهو عنده عند من؟ عند مالك لانه نسب اليه في قضية التكرار القول بالتكرار فكل من يقول بالتكرار هناك يقول هنا من باب اولى وبعض من لا يرى الامر يقتضي - [01:20:08](#)

قرار هناك يقول بأنه اذا علق على شرط او صفة افاد التكرار لم لانه بوجود الشرط والصفة افاد التكرار وليس لذاته ليس بصيغة الامر. فاذا هذه مسألة القائل بها اوسع - [01:20:26](#)

دع من القائل بان الامر المطلق يقتضي التكرار وهي ايضا فرع عن تلك فمن يقول بالتكرار هناك؟ يقول به هنا. ومن لا يقول بالتكرار هناك فبعضهم يقول بالتكرار هنا. ولهذا - [01:20:46](#)

قال فهو عنده وعند جمهور اصحابه والشافعية للتكرار. فاتسعت دائرة القائلين بان الامر المطلق على شرط او صفة يقتضي التكرار قال خلافا للحنفية. هذا الخلاف بان الامر المطلق يقتضي التكرار او لا يقتضيه بناء على - [01:21:01](#)

تعليقه بامر كالشرط او الصفة المذكورة في هذا الحديث. تعليق الامر على شرط او صفة بهذا المعنى قالوا لانا وجدنا ثبوت التكرار في اوامر الشريعة المتعلقة بشرط او صفة ورد كثيرا. في مثل قوله تعالى يا ايها الذين - [01:21:21](#)

امنوا اذا قدمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وابدِيكُمْ الى المرافق. فيتكرر الامر بوجوب الطهارة كلما تكرر الحدث عند اراده القيام الى الصلاة. قوله وان كنتم جنبا فاطهروا. هذا شرط. ويترکرر الامر بالطهارة بتكرر - [01:21:41](#)

حصول الجناية فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب. يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بمنيا فتبينوا. وهكذا قالوا وجدنا في كثير من اوامر الشريعة ثبت بلا خلاف تكرار امثال الامر بتكرار وقوع شرطه او صفتة فدل على - [01:22:01](#)

ان الامر المطلق ان بخلاف الامر المتعلق بشرط او صفة. قال القرافي رحمة الله في استدلال اخر في شرحه على حجية اقتضاء الامر للتكرار ان علّق بشرط او صفة قال لان الشرط والصفة يجري - [01:22:21](#)

دياني مجرب العلة او الحكم يتكرر بتكرر علته قال الشوشاوي هذا الاستدلال بمحل النزاع لان الخصم يقول لا نسلم ان الشرط والصفة يجريان مجرب العلة. يعني هذا يسمونه مصادرة عندما تستدل بمحل النزاع - [01:22:41](#)

لا انت علت الدليل بشيء انا لا اسلم لك به لكنه وجه عند من يقول بان الامر المتعلق على شرط او صفة يدل على التكرار والاظهر كما قلت ثبوت التكرار في اوامر الشريعة المتعلقة بالشروط والصفات في امثلة كثيرة وقع الاتفاق عليها - [01:23:05](#)

لنا في هذا الفصل الاول دالة الامر على الاجزاء ودلالته على النهي عن ضد المأمور به واشترط العلو او الاستعلاء الى مجلس الليلة الاسبوع المقبل ان شاء الله تعالى. والله اعلم. وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا ونبينا - [01:23:25](#)

محمد وعلى الله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين يقول قول القرافي في الامر وقيل مشترك بينهما بعد قوله وقيل موضوع الكلام النفسي دون اللسان ما معناه اعتقد انكم لم تشرحوه - [01:23:45](#)

اوردته في مقدمة الكلام على مذاهب العلماء جملة في الكلام جملة ومنه الامر هل هو حقيقة في النفسي فقط او في اللسان فقط او حقيقة فيهما. فمن يقول حقيقة فيهما؟ قال مشترك بينهما انه حقيقة في الامرین - [01:24:21](#)

يقول ذكر الشنقيطي مستدلا على وجوب المبادرة بقوله تعالى اولم ينظروا في ملکوت السماوات والارض وما خلق الله من شيء وان عسى ان يكون لقد اقترب اجلهم استدل به على الفورية. واستدلوا بادلة كثيرة. عموم الادلة التي تحت على الامتثال - [01:24:46](#)

مثل فاستبقوا الخيرات وسابقوا الى مغفرة وسارعوا الى مغفرة. هذه وامثالها يا اخوة ليست اه في الاستدلال على المسألة باننا نتكلم عن دالة الامر من حيث هو امر. فرق بين ان تقول ان دالة الامر لغة كذا ودلالته شرعا - [01:25:14](#)

الدلالة اللغوية لا تحمل شيئا من ذلك. فان السيد اذا قال لعبد افعل كذا او اعطي كذا او اصنع كذا او والاب اذا قال لابنه وامره بامر فان المبادرة اسلم وافضل واولى عند الجميع لا خلاف في هذا - [01:25:37](#)

واما مسألة ان التأخير يستوجب ذما لكونه مخالف لدالة الطلب هذا الذي فيه الخلاف. فان قلت ان الشريعة تحثت على المبادرة فيقال في الجواب عدة امور ان الحث على المبادرة لحيازة الافضلية لا للابيجاب - [01:25:57](#)

او ان تقول ان الشريعة في الجملة تحت العبادة على الامتثال استباقا للاجال وادراكا للاعمار وحيازة لاعلى وليس لدالة الامر نفسه. وفي اضعف الاجابات ان تقول هذا ان جاء في الشريعة على اصل يدل على ان المراد في - [01:26:16](#)

كذا فيكون الامر دليلا على وجوب المبادرة او الفور لا لذاته بل لامر احتف به وكلامنا في المسألة عما كان لذاته ما هو ضابط لا يعلم حاله؟ وما هي حدوده؟ ان كنت تقصد آقو لهم في الوقف انه ورد آآ - [01:26:36](#)

بوجوب تارة وللندب تارة فلا يعلم حاله لا يقصدون لا يعلم حاله في هذا النص او في ذاك لا هم يقولون وجدناه اي الامر في هذا النص

دالا على الوجوب وفي هذا النص دالا على الندب. يعني مثلا في قوله تعالى فكابوهم ان علمتم فيهم خيرا. قالوا هذا امر وجدناه دالا على الاستحباب - [01:27:01](#)

في قوله تعالى آآ وكاتبوا اقيموا الصلاة دالا على الوجوب وفي قوله تعالى واصهدوا اذا تباعتم دالا على الاستحباب فقالوا وجدناه تارة يدل على الوجوب وتارة يدل على الندب وانت تريدينني تقييد اصل اجعله عاما بحيث كلما وجدت امرا قلت الاصل فيه كذا اذا هو كذا. قال هنا ما استطيع - [01:27:21](#)

لا يعلم حاله لانه تارة يرد بالوجوب وتارة بالندب فتوقف القائلون هنا عن تأصيل قاعدة مطردة تجري على كل النصوص حتى يعلم حاله فان وجدوا قرينة والا فالتوقف عندهم لتبيين دلالة الامر في نص بعينه - [01:27:51](#)

وجوبي هو امل الندب والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [01:28:11](#)